

كلام في السياسة**العسكريون الأسرى:
تفاوض شكلي وابتزاز مالي****جان عزيز**

مضمون التفاوض مع الإرهابيين تطور وتحول خلال الأشهر الماضية. ففي البداية كان الإرهابيون يرفعون سقف مطالبهم. وكانوا يحتملون الوسطاء شروطاً من نوع ضمان خطوط اتصالهم بمدينة عرسال، من أجل تأمين إمداداتهم اللوجستية. فضلاً عن مطالبتهم بإطلاق عدد من الموقوفين الإسلاميين في السجون اللبنانية وحتى السورية. إضافة إلى مطالب مالية كانت تأتي دائماً في ختام لائحة شروطهم لإطلاق العسكريين اللبنانيين المحتجزين. لكن في مرحلة ثانية، وبعد تراجع مشروع الإمارة الداعشية في لبنان بالنسبة إلى هؤلاء، وبعد سلسلة النكسات التي تلقاها هذا المشروع في المنطقة، وخصوصاً بعد فشل كل محاولاتهم لإحداث أي خرق في خطوط التماس على الحدود اللبنانية، بدأ وكان كلامهم عن الممر الآمن إلى عرسال يتراجع. بعدها جاءت سلسلة الضربات التي وجهتها السلطات اللبنانية إلى بؤر الإرهابيين في طرابلس، وخصوصاً في سجن رومية المركزي، فتراجعت حتى مطالب الخاطفين حول إطلاق سراح الموقوفين الإسلاميين. هكذا في الفترة الأخيرة التي تلت اقتحام سجن رومية في 12 كانون الثاني الماضي، تراجعت وتيرة الوساطة مع المسلحين. وصارت الاتصالات القليلة المتبقية معهم محصورة من قبلهم ببعض المطالب المالية.

ويكشف المسؤولون أنفسهم في هذا السياق، أن لدى السلطات اللبنانية معلومات تؤكد أن مبالغ من الأموال قد دفعت فعلاً للخطافين، وذلك إما عبر جهات خليجية كانت تتولى الوساطة في فترة سابقة، وإما عبر جهات سياسية وحزبية لبنانية، دخلت أيضاً في تفاوض مع المسلحين. ولا يستبعد هؤلاء أن تكون عمليات «الابتزاز المالي» تلك مستمرة، لكن على صعيد محدود. حتى أن شائعة كانت قد سرت قبل أسبوعين، عن محاولة إبرام صفقة شاملة مع جناح من الخطافين الإرهابيين، لتحرير الأسرى العسكريين، مقابل مبلغ قيل إنه يناهز بضعة ملايين من الدولارات، تقدمه دولة خليجية بالتعاون مع جهات لبنانية من رجال الأعمال. لكن المسؤولين المعنيين يخوفون من أن تنتهي تلك المحاولات إلى الفشل. ذلك أن المسلحين الإرهابيين فقدوا أي أفق لعملهم. لا مشروع إمارة ممكناً، ولا عودة إلى استباحة مدينة عرسال كقاعدة خلفية لأنشطتهم في المنطقة. وفي هذه الحال، لا يُستبعد أن يتمسك الإرهابيون أكثر بأسرارهم، وأن يستمروا في استخدامهم كورقة ابتزاز، لحصولهم على دفعات مالية صغيرة متتالية من أكثر من جهة. وذلك في انتظار تطور كبير يفرض عليهم تغيير سلوكهم هذا، أو يدفعهم إلى تصرف من نوع آخر حيال هذه القضية، سلباً كان أو إيجاباً. وفي غضون ذلك، يستمر الكلام عن التفاوض مجرد وسيلة لممارسة هذا الابتزاز، ولاستدامته لا غير.

على عكس الصورة المتفائلة نسبياً حيال الوضع الأمني العام في لبنان، وعلى عكس كل الكلام العلني والإعلامي، يؤكد مسؤولون معنيون أن الواقع ليس كذلك في أزمة العسكريين اللبنانيين المحتجزين لدى مسلحي «داعش» و«النصرة» منذ 2 آب الماضي. يشرح هؤلاء أن القوى المسلحة اللبنانية تمكنت خلال الأشهر الماضية، وتحديدًا منذ معركة عرسال، من صد كل محاولات الاختراق التي حاول الإرهابيون القيام بها. وفي المقابل كانت السلطات الأمنية اللبنانية تتابع، في شكل متزامن، رصد تلك المجموعات الإرهابية كما التفاوض غير المباشر معها، من أجل التوصل إلى حل يؤدي إلى إطلاق العسكريين المحتجزين. ويجزم المسؤولون أنفسهم بأن القوى الأمنية حققت أكثر من ضربة في صراعها مع تلك المجموعات. فالقت القبض على عدد من مسؤوليها، وأحبطت مخططات إرهابية عدة كانت تحضر لها، وإن لم تكن تلك النجاحات كلها قد خرجت إلى الإعلام، وذلك لأسباب فرضتها ظروف المواجهة مع الإرهابيين. أما على المستوى الاستخباري، فيكشف المسؤولون أن السلطات اللبنانية باتت تملك صورة واضحة عن تركيبة تلك المجموعات الإرهابية المنتشرة بين جرود عرسال اللبنانية وجرود منطقة القلمون السورية، عند الحدود الشرقية الشمالية من لبنان. وهي باتت تقدر حجم هؤلاء الإرهابيين بنحو ثلاثة آلاف مسلح منتظم ضمن تلك الجماعات. لكنه عدد متقلب متبدل وغير ثابت. فعند توافر ظروف توحى برفع معنويات الإرهابيين، ينضم إليهم مسلحون آخرون من بين المقيمين في مخيمات النازحين السوريين في الجانب اللبناني. وهو ما كان قد حصل فعلاً بعد اجتياح «داعش» لمنطقة الموصل العراقية بعد حزيران الماضي. أما بعد انحسار الشعور بالانتصار، فيعود عدد المسلحين إلى الانخفاض، وهو ما يحصل حالياً.

غير أن ما يزيد الأمر صعوبة وتعقيداً، أن هؤلاء الإرهابيين لا يخضعون لإمرة ميدانية واحدة. إذ تمكنت القوى الأمنية اللبنانية من إحصاء 19 مجموعة لهم في تلك المنطقة. أقل تلك المجموعات عدداً لا يزيد على خمسين مسلحاً، وأكثرها لا يزيد على مئتين. وإن كانت تلك المجموعات كافة تدين بولائها للعقائدي لجهتين أساسيتين: «داعش» و«النصرة». ويشير المسؤولون إلى أن المعلومات التي تملكها السلطات اللبنانية تشير إلى أن العسكريين المحتجزين المتبقين في أيدي الإرهابيين، وهم 25، موزعون بين أكثر من مجموعة من تلك. مع اعتقاد بأن بعض هؤلاء ينتقل من مجموعة إلى أخرى ضمن كل من الجهتين، وذلك لأسباب أمنية أو مالية أو تنظيمية. لكن المهم أن

شاء الله، ولا يرى ورقة التصور هدفاً في ذاته ينتهي عند انجازها. ليست سوى تحضير طبيعي للانتقال إلى المحطة الأساسية التي يتوخاها الحوار، وهي الاستحقاق الرئاسي. بل يجدها عون جزءاً مكملاً للتفاهم على انتخابه رئيساً، وفصلاً من برنامجه للحكم يتضمن الضمانات التي يمكن أن يطلبها جعجع لدوره في العهد. لورقة التصور أيضاً تفسير آخر لعون تجعله يتساءل: هل إبرامها مع جعجع تجعلهما حليفين في الانتخابات النيابية المقبلة على غرار حركة أمل وحزب الله، حليفين وشريكين في الاستحقاقات الدستورية؟ لا إشارات واضحة أرسلتها إليه القوات اللبنانية عن موقعها من تيار المستقبل، حليفها الانتخابي، في مرحلة ما بعد ورقة التصور، خصوصاً أن الورقة تلك تحمل رؤية مشتركة لعون وجعجع على ما يتطلبه من القانون الجديد للانتخاب وصدقية التمثيل المسيحي في المؤسسات الدستورية.

4 - ثمة سؤال أيضاً يتردد في دائرة ضيقة في الرابطة هو الآتي: باتت ورقة التصور المشترك جاهزة على طاولة رئيس حزب القوات اللبنانية، فهل اقترب الرجل فعلاً من الاقتناع بانتخاب عون رئيساً؟ في المقابل يتصرف رئيس التيار الوطني الحر، وهو يتمسك بترشحه للرئاسة، على أنه الشخصية المارونية القادرة على إدارة التوازن بين الفريقين السني والشيعي الممثلين بتيار المستقبل وحزب الله في مرحلة غليان المنطقة، والأقدر على منح الفريق المسيحي دوراً رئيسياً في فك الاشتباك بينهما، ناهيك باستعادة الحقوق، حليف متين لحزب الله، على تواصل إيجابي مع الرئيس سعد الحريري والنائب وليد جنبلاط، محاور للقوات اللبنانية، قائد سابق للجيش يعي تماماً أهمية دور المؤسسة العسكرية في الحرب المفتوحة مع الإرهاب. مواصفات ليست لافرقاء آخرين أو مرشحين معلنين سواه، ما يجعله الأكثر استقلالاً، بل «بابا الجمهورية». سوى ذلك كله، لا تملك يداه الحل، ولا يبدو قادراً على أحداث اختراق حقيقي في الحلقة المغلقة للاستحقاق الرئاسي. ليس سوى أحد الأفرقاء الرئيسيين، بيد أنه لا يستطيع صنع حل أو رئيس من دون الآخرين.

نعم؟

ومع القاعدة المسيحية المنقسمة على نفسها بينهما، وإحدهما مع الآخر. إلى الآن لم يحصل الاجتماع. وقد لا يحصل في مدى قريب. خاب الاعتقاد بأن ورقة التصور ستستجلبه أكثر من ذي قبل.

انجزت الورقة نهائياً تقريباً، وقد تطراً عليها تعديلات طفيفة توصف بالتقنية فحسب، غير ذات أهمية. يكاد يقول المطلعون عليها أنها قادت حوار التنظيمين إلى ما قبل خواتيمه.

مع ذلك:

- لن يُكشف عن بنودها.

- لن تُدلى على الملأ في مؤتمر صحافي.

- لن يلتقي عون وجعجع لتوقيعها.

- لن يجتمعا لتكريس المصالحة بينهما.

- ليست ملزمة لأي منهما حتى الآن على الأقل.

لن تكون ورقة التصور اعلاناً جاداً وحقيقياً، ما لم توضع لها قبعتهما التي تكسبها شرعيتها وصدقيتها

وفعل التزامها بالنسبة إلى أحد طرفي الحوار على الأقل، وهو التيار الوطني الحر. ما لم ينضم جعجع إلى تاييد انتخاب عون رئيساً للجمهورية، لن يعود التصور، على أهمية ما تضمنه، حبراً على ورق.

في الرابطة يبدو الموقف واضحاً ومحدداً تبعاً لمعطيات منها:

1 - كل الأوراق باتت على الطاولة، ولم يعد ثمة مكان لاهدار الوقت والمناورات. كلا الطرفين يعرف ما يريد الآخر، ما يقتضي حسم الخيارات أخيراً.

2 - كان ثمة أكثر من سبب في الأسبوعين المنصرمين لتوقف الحوار، إلا أن الرغبة المتبادلة في استمراره حالت دون تجميده. أول تلك الأسباب

بث شرط النائب ستريدا جعجع على محطة تلفزيون التيار الوطني الحر، نظرت إليه نائبة بشري على أنها محاولة لزعزعة الثقة الناشئة حديثاً بين الطرفين. ثانيها عبارة

رئيس حزب القوات اللبنانية، على حسابه على تويتر، والتي أمل فيها في ختم الحوار في مثل هذه الأيام

من السنة المقبلة. امتعض عون منها، واكتفى برد ودي، لكنه ذو مغزى، هو نهاية الصوم.

3 - لا يزال عون يتمسك بوجهة نظره القائلة أنه لا يسعه الانتظار إلى ما

**علم
وخبير****في انتظار واشنطن**

قال مسؤول سوري كبير إن التنسيق جار بين الأجهزة الأمنية السورية وتلك التابعة لعدد كبير من الدول الأوروبية. وأكد أن دمشق فهمت من هذه الدول أنها في انتظار خطوة أميركية سياسية من أجل رفع مستوى التنسيق من المستوى الأمني إلى المستوى السياسي.

من 4 إلى واحد

انخفض أخيراً عدد عناصر قوى الأمن الداخلي المنتشرين على الحواجز في الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت من 4 عناصر على كل حاجز إلى عنصر واحد فقط أحياناً. وقد فرز اتحاد بلديات الضاحية عناصر من البلدية لمساعدة عناصر الدرك الذين شكوا النقص لضباطهم، فيما شكوا هؤلاء بدورهم وجود نقص في عديد قوى الأمن الداخلي.

توضيح

جاءنا من المكتب الاعلامي لرئيس مجلس النواب نبيه بري الآتي: ورد في الصفحة الثانية من عدد جريدة الاخبار الصادر في 23 شباط تحت عنوان «الفرنسيون سُذج ويكذبون ايضاً»، كلام منسوب إلى دولة الرئيس نبيه بري. يؤكد المكتب الاعلامي لدولة رئيس مجلس النواب أن هذا الكلام غير صحيح ويفتقر إلى الدقة. ولذا يقتضي التوضيح.

اليونيفيل «تشتغل» على البلديات

تنظم قيادة اليونيفيل غداً حفل تخريج عناصر شرطة بلدية صور الذين خضعوا لدورة تدريب من قبل ضباط في الوحدة الإيطالية، على كيفية التعامل مع المطلوبين والمخلفين بالآمن وتم تدريبهم على استخدام أجهزة أميركية لهذه الغاية. التعاون مع الشرطة البلدية كان لافتاً لناحية توسيع اليونيفيل لمهامها علماً أن القرار 1701 حصر التعاون بالجيش اللبناني. وفي العامين الماضيين، انفتحت قيادة اليونيفيل وضباطها على الأجهزة الأمنية من قوى الأمن الداخلي وشعبة المعلومات وأمن الدولة. لكنها المرة الأولى التي تنفتح على الشرطة البلدية. على صعيد متصل، خضع الموظفون المدنيون في اليونيفيل إلى مناورة تدريبية على الإخلاء والتحرك أثناء حصول طارئ، وهو إجراء روتيني تنفذه القيادة بشكل دوري في إطار الإجراءات الحمائية لعناصرها.

(الأخبار)